العدد (1640) السنة السابعة - الاربعاء (28) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نافذة المواطن

ترفك لايت

عمار كاظم محمد

يحق لنا بعد كل هذه السنوات أن ننعى إشارات المرور كما ننعى الموتى كونها سقطت كما يبدو مع سقوط الصنم ولم نعد نسمع أو نعترف بشيء اسمه اشارة المرور بعد عام ٢٠٠٣ . وحينما يمر العابر في طرق وشوارع بغداد المزدحمة يشاهد على التقاطعات بقايا لأشياء غدت غير ذات معنى أو قيمة، هي أعمدة يخيل للناظر أنها ملت الانتظار الطويل فنامت يغطيها الغبار والإهمال، وربما نرى البعض منها قد تبرقع باللون الأصفر في بعض التقاطعات، لكن جوهر المشكلة الباقي لا يغير من الواقع شيئا، فقد ظلت هذه الاشارات تشتعل وتنطفئ دون أن يعبأ بها أحد.

يقال دائما ان قياس مدى تقدم أي بلد من الناحية الحضارية، يبدأ دائما من احترام قوانين المرور ومن مدى تطبيق هذه القوانين، فالاشارة المرورية في معظم الدول هي قانون يجب احترامه ويعاقب المخالف على تجاوزه، حتى أنه قد تم في بعض هذه البلدان وضع كاميرات مراقبة تصور السيارات المتجاوزة على اشارات المرور. لكننا والحمد لله بفضل الازدحام الشديد ووجود نقاط التفتيش المزروعة في كل مكان، ومرور الارتال التعسفي في بعض الاحيان عكس اتجاه السير، وصراخ حمايات المسؤولين بوجوه الناس، جعل من عمود الاشارة المسكين ينسحب من الساحة تاركا المجال لكل من يريد قطع أو فتح الطريق حسب ما تقتضيه المصلحة، دون أن يعبأ أحد بالمواطن وانه بشر كباقي البشر، له الحق في أن يمر دون أن يعترضه المعترضون ودون أن توقفه نقطة تفتيش بعد ساعة من الانتظار ليقول له الجندي الواقف في النقطة "روح".

ان إشارات المرور وضعت لتنظيم السير وليس لعرقلته، كما تفعل البعض من نقاط التفتيش، ولو أنه قد تم تفعيل العمل بها ومعاقبة من يخالفها لأصبحت لدينا في الأقل انسيابية في هذه الشوارع المزدحمة، ولحققت ولو جزءا بسيطا من العدالة التي ينشدها المواطن، بسبب التوزيع المزاجي لمرور السير لدى البعض من رجال المرور أحيانا، ولكان لدينا في الأقل مقياس بسيط لمدى احترام حمايات المسؤولين للقانون بوقوفهم بالتساوي مع المواطنين عند اشارة المرور.

كان العذر عن الالتزام بقوانين المرور، عند من يهمه الأمر فيما مضى هو الوضع الأمني ومرور الارتال العسكرية الأمريكية على الدوام في الشوارع. وها نحن الآن نرى الكل يتحدث عن التحسن الحاصل في الحالة الأمنية، واختفاء الامريكان تقريبا من شوارع العاصمة، لذلك يحق لنا التساؤل عما اذا كان الوقت قد حان لأن نعود الى الحالة الطبيعية، التي تدور في شوارع اي مدينة في العالم من خلال احترامها قوانين المرور واعادة الحياة الى هذه الأعمدة التي ملت من طول الانتظار مثلما ملت من اضاعتها و انطفائها دون أن تحرك شيئا في الشارع .

انها دعوة لأن نقف اليوم امام اشارة المرور حينما يضيء الأحمر فيها. وان نتهيأ في الأصفر وان ننطلق في الأخضر نحو هدفنا في عراق يتعاون فيه الجميع من أجل تطبيق القانون واعادة الحياة فيه الى الوضع الطبيعي كما هو الحال في كل بلاد الدنيا.

تقرير

المستشفيات تبيع المياه الى مرضاها!

من مظاهر تقدم الشعوب وجود المستشفيات الحكومية والعيادات الشعبية التي تحتضن بين جنباتها الكثير من طالبي العلاج او من مختلف الامراض التي نعاني منها والتي كثيرا ما تنتج عن بيئة غير صالحة او من تلوث مياه الشرب اضافة لكبار السن او المصابين بالأمراض المزمنة وهم من المراجعين الدائميين لهذه المؤسسات الصحية. العناية بالمرضى والاهتمام بالواقع الصحي وتقديم الادوية واجراء الجراحات في هذه المؤسسات دليل على ان الدولة قدوضعت نصب اعينها الأنسان الذي يعد (القيمة الكبرى) في المجتمع والدولة معاً.

زحام دائمي

علي جابر

تراجع عمل هذه المستشفيات في العراق وعجزها عن علاج المئات من طالبي الخدمات الصحية أمريوجب التوقف عنده كثيراً.

المواطنة الحاجة سنية سبول (٦٠) سنة تقول: مراجعة المستشفيات الحكومية أصبح مرهقاً بسبب كثرة المراجعين وقلة الأطباء وضيق المكان فالطبيب الواحد (المتدرب) ينظر ويفحص عشرات المرضى الذين يعانون مختلف الأمراض ويشخص حالاتهم، فيكتب لهم الأدوية والعلاج من على (السماع) فقط دون أجراء أي كشوفات موضعية أوتحليلات يمكن من خلالها الوصول الى العلة لهذا فإن الكثير من المرضى لاينالون الشفاء من مراجعة ألمستشفيات، وحتى لو ان الطبيب شخص الحالة وكتب العلاج الا ان الدواء غير متوفر في صيدلية ألمستشفى فلانحصل سوى على (البراسيتول) والأشياء البسيطة ونضطر بعد ذلك الى مراجعة العيادات الخاصة.

فيما يقول المواطن نوري سعد حمادي (٣٥) سنة ويعمل بوظيفة (معلم) معبرا عن رأيه في اداء المستشفيات الأهلية: في بعض المستشفيات والعيادات الخاصة من يدخلها في زيارة او لامر ما غير طلب العلاج فإن لم يكن مريضاً فإنه يصاب بالمرض بسبب الزحام وهذه مشكلة لأن علاج الأنسان هو (المهم) في كل العالم، اما بالنسبة للمستشفى الحكومي فترى في باب غرفة الطبيب (طابوراً) طويلاً عريضاً والطبيب يجلس في مكان حار دون مساعدين فهذا أمر محير ويحتاج الى حل سريع وايجاد البدائل.

وأشار المواطن ياسين عبداحمد ٤٥سنة (مدرس) الى عمل المستشفيات الأهلية قائلاً: لا أبالغ اذا قلت ان ثمن اناء الماء ب١٠٠٠دينار ولو كانت الأدوية واللوازم متوفرة في المستشفيات الحكومية لمايلجأ الناس الى الأهلية.

شقيقتي أجرت عملية (ولادة قيصرية) عانينا كثيراً جراءها في مدينة الطب (ذهبت) الى المستشفى الأهلي بعد ذلك ولاتوجد متابعة اوحساب والمعاناة تزداد لمن لايملك المال، لابد من قانون ينظم عمل المستشفيات الأهلية وأن لايسمح لها بأن تعمل بهذا الشكل الكيفي لأن العبث بأرواح ومقدرات الناس امر يوجب الوقوف عنده كثيراً.هناك بعض المستشفيات الأهلية تقوم بإجراء العمليات للمرضى حتى وان كان لايوجد مبرر!! نحتاج الى أعدة تنظيم عمل هذه المستشفيات حتى لا تكون سببا في همومهم.

اما الدكتورة إسراء التميمي فقد قالت الذين يعملون في المستشفيات يبذلون كل شيء لمعالجة المرضى والأسراع في علاجهم لكن ماذا نفعل اذاكانت الأدوية قليلة وأجهزة الفحص عاطلة والكادر قليلاً وزخم المراجعين هائلاً بالتأكيد يتلكأ العمل ويؤدي بالتالي الى مشاكل ليس لها حدود.اما بالنسبة لعمل العيادات الخاصة والمستشفيات الخاصة فهذه تنظمها قوانين خاصة ونحتاج الى تدخل الدولة وحسم موضوعها حتى يأتيها المواطن وهو مطمئن على حصوله على العلاج والشفاء الأكيد.

شكاوى

معمل سمنت الجنوب ومشكلة الارباح السنوية

نحن عدد من منتسبي الشركة العامة للسمنت الجنوبية نشكو من عدم حصولنا على مستحقاتنا المالية من الارباح السنوية لعام ٢٠٠٨ على الرغم من ان جميع معامل الشركة قد ارسلت كشوفاتها كاملة فيما يتعلق بمقدار الانتاج والمبالغ المستحصلة واسماء منتسبيها.

نحن نعول كثيرا على هذه المستحقات من اجل عوائلنا التي هي بأشد الحاجة لسد العوز التي تعاني منه في مدخولاتها الشهرية وخاصة تلك التي تعيش في دور مؤجرة يستهلك مبلغ الايجار نسبة كبيرة من دخلها الشهري.

لذلك نطالب المسؤولين في وزارة الصناعة والمعادن بالتدخل لدى الشركة لحسم هذه المشكلة.

قنينة الغاز متى تستبدل؟

المواطنة ام سرمد من العبيدي في رسالتها تسأل الجهات ذات العلاقة ومنها الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية عن ما آلت اليه مسألة إبدال قنينة الغاز المستخدمة حالياً بقنينة أخرى اخف وزنا لاسيما وان العديد يعانون من مشكلة ان اكثر قناني الغاز المستخدمة حالياً تختلف في فوهاتها مما يخلق الكثير من المشاكل بين البائع والمشتري اذ ان بعض فتحات القناني لا تلائم بعض المفاتيح المستخدمة في المنزل (منظم الغاز).

عقار مدينة الصدر.. حالة ايجابية

رسالة تذكر سلبيات بعض من دوائرنا الحكومية التي توصف بسوء تعاملها من خلال منتسبيها مع مراجعيها كذلك هناك ايجابيات لبعض دوائرنا لابد للاعلام والصحافة من الاشارة والتنبيه اليها لكي لايغمط حق موظف يتفانى في عمله ويجعل من ادائه مهام وظيفته نموذجا في التفاني والتعامل بحس وطني وانساني وتأدية واجب وظيفي على اكمل وجه.

دائرة الهيئة العامة للضرائب /قسم العقار في مدينة الصدر من الدوائر الخدمية التي تقدم خدماتها لشريحة واسعة من سكنة مدينة الصدر في انجاز معاملاتهم، ولكن ما تمتاز به هذه الدائرة هو حسن الأداء من خلال الانسيابية في تداول المعاملة وسرعة انجازها ومدير الدائرة المذكورة يتصف بدماثة خلق وحسن استقبال المراجع ويتدخل لحل أي أشكال يمكن ان ينشأ بين الموظف والمواطن لإزالة المعوقات او سوء الفهم فشكرا لهذه الدائرة ومديرها وتمنياتنا لأن تكون انموذجا لبقية دوائر العراق.

المواطن عادل صبري

يسأل أعضاء البرلمان

بعث المواطن وسام محمد ثجيل من بغداد برسالة يحمل فيها اعضاء مجلس البرلمان بأنهم غير مهتمين بأحوال المواطن العراقي كما يفترض ولا يلتفتون الى معاناة شريحة المتقاعدين التي طال الامد عليها اكثر مما يجب في حين ان من وضعوا قانون التقاعد اشاروا الى ان الراتب التقاعدي سيتم تحديده وفقا لاسعار السوق في حالة تصاعدها وهذا الامر اهمل من قبل المشرع اضافة الى ان الزيادة في الراتب التقاعدي التي اعلن عنها وزير المالية لم تصرف الى الآن، والسبب كما عرفنا من وسائل الإعلام يعود الى ان اعضاء البرلمان لم يصادقوا على ما اقترحته وزارة المالية لانهم لم يجتمعوا لاجل اقراره بينما المواطن المتقاعد ينتظر هذه الزيادة بفارغ الصبر من اجل تمشية اموره المعيشية و(يضيف) اذا لم يعط اعضاء البرلمان اهمية لمثل هذا الامر الذي يخص شريحة واسعة من المواطنين فياترى اي الامور يمكن ان تدفع الاعضاء الى التكرم بتخصيص وقت لإقرار قانون يهم المواطن.

الى وزارة التربية مع التحية

تقول المواطنة ام احمد من بغداد في الرسالة التي بعثت بها والتي خصت بها وزارة التربية بأن ابنتها وهي في المرحلة الرابعة من الدراسة الاعدادية منعت من اداء امتحان الدور الثاني والثالث بسبب انها لم تحصل على وثيقة النقل من مدرسة الى اخرى ولكنها حصلت عليها بعد يومين او ثلاثة وطالبت مدرست ثانوية صفية للبنات بإعادة امتحان ابنتها لكن مديرة المدرسة فوتت عليها الفرصة.

وتسأل في رسالتها اذا اما كان لابنتها الحق في اداء الامتحان لاسيما وانها من العوائل المهجرة التي عانت ما عانت من عدة امور وبينها مشكلة النقل بين المدارس.

قضية للمناقشة

العيادات الطبية الخاصة في ميسان تتراجع

ميسان / محمد الرسام

لاحظت المدى خلال جولة لها على عدد من العيادات الخاصة في مدينة العمارة انها تشهد تراجعا في الواقع البيئي نتيجة عدم ألتزامها بالتخلص من النفايات الطبية بشكل سليم، مع ضيق مساحاتها وشدة أزدحامها بالمراجعين ما يجعلها بؤرا لتناقل الأمراض وقد عبر الكثير من المراجعين الذين ألتقتهم المدى عن سوء حال بنايات هذه العيادات وأنعدام أبسط مقوماتها حيث تفتقر الى توفر التهوية المناسبة والماء الصالح للشرب والمرافق الصحية النظيفة مع قيام معظم الأطباء باجراء الفحص الجماعي للمراجعين على شكل وجبات بسبب الزحام حيث يتم إدخال ٣ الى ٤ مراجعين دفعة واحدة الى غرفة الفحص ما يسبب الكثير من الأحراج للمراجع خصوصا النساء.

وقد طالب عدد من المراجعين الجهات الرسمية كدائرة الرقابة الصحية ونقابة الأطباء بمتابعة العيادات الخاصة وإلزامها بمعالجة السلبيات وحث الأطباء على التقيد بأصول وأخلاقيات هذه المهنة النبيلة.

يذكر بهذا الصدد ان وفدا من مركز الوقاية من الأشعاع في وزارة البيئة وبالتعاون مع مديرية بيئة ميسان قام بإجراء مسوحات إشعاعية اولية لعدد من المواقع التابعة لشركة نفط ميسان وأكد مدير بيئة ميسان للمدى أن الهدف من إجراء هذه المسوحات هو للتأكد من خلو هذه المواقع من الإشعاعات الضارة كونها تقع في مناطق سبق وأن تعرضت لضربات عسكرية من قبل قوات التحالف خلال الأعوام ١٩٩١ و٢٠٠٣.

وبين المهندس سمير عبود عبد الغفور أن المسوحات شملت محطة لعزل الغاز أضافة لعدد من المواقع النفطية الأخرى التابعة لشركة نفط ميسان مضيفا أن الوفد وبالتعاون مع فريق بيئة ميسان قام كذلك بجولة على عدد من العيادات الأهلية الخاصة بالأشعة داخل مدينة العمارة، مضيفاً "لوحظ خلال الجولة أن جميع العيادات الخاصة غير مستوفية الشروط السلامة حيث تفتقرغرف الأشعة لوجود ابواب محصنةعازلة كما أن معظم ابنية العيادات متقادمة وضيقة المساحة.

حديث الصورة

هذه الصورة ماخوذة لاحد معامل الطابوق في شرق العاصمة بغداد.

الطابوق وصناعته كان يجب ان يحظيا بأهتمام الجهات المسؤولة من وزارة الصناعة والمعادن ووزارة النفط وغيرها. وسائل الإعلام كثيرا ما تطالعنا باخبار وتقارير بأن الدولة مهتمة باقامة المجمعات السكنية لكي تلعب الدور في حل أزمة بناء المساكن التي يعاني منها المواطن وينتظر بفارغ الصبر تفعيل الخطط والافكار التي تصب في هذا المجال الحيوي من حياة العراقيين.

الطابوق من مواد البناء التي يحتاجها المواطن من أجل تشييد دار له لكن الاسعار المتصاعدة يوماً بعد آخر في أسعاره تشكل عقبة كبيرة في سبيل هذا الحلم العراقي الذي يراود مخيلة الكثير من المواطنين وعوائلهم.

الصورة تفصح عن فقر معامل الطابوق لدينا للأجهزة والمعدات مع ان أسعار طابوقها المنتج لايوازي الاسعار المرتفعة التي تقدر بمليون دينار لكل اربعة الاف طابوقة.

رداءة الإنتاج وفقر المعامل جعلت البعض من اصحاب المعامل الأهلية يزود المواطن بقالب من الطين الذي يتفتت لمجرد رشه بالماء.

فلا رقابة ولا تدخل من الجهات المعنية من اجل زيادة الإنتاج والاهتمام بنوعيته، العامل المنهك والمتعب ونوعية انتاج رديئة ولكننا نسمع عن نهضة عمرانية تهيىء لها الدولة والمفترض ان تبدأ من المعمل المعني بصناعة المواد الإنشائية ولكن الحال على العكس مما يذكر.

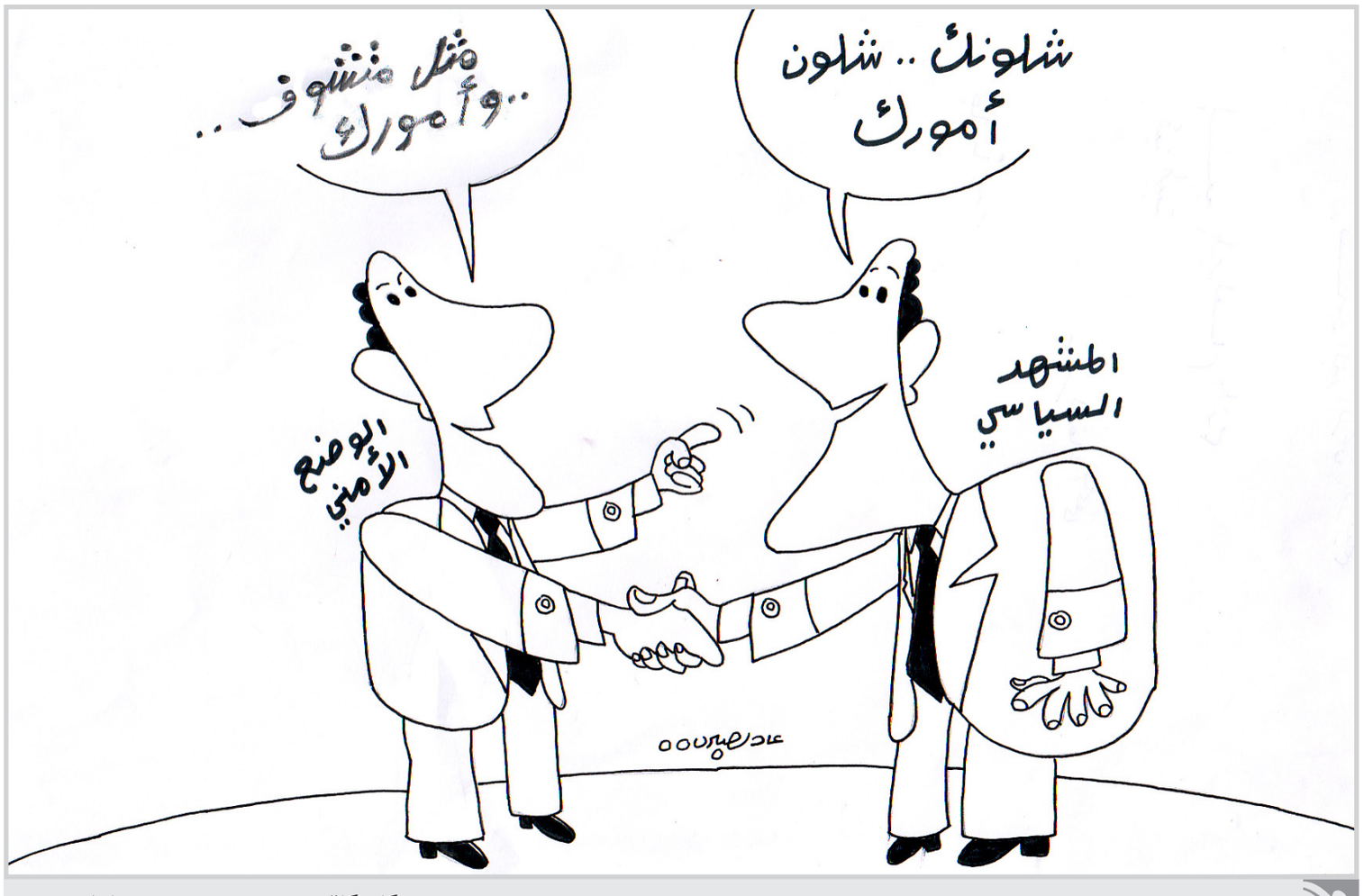

كاريكاتير..... عادل صبري